רשות החברות
הממשלתיות

سلطة الشركات
الحكومية

مناقصة علنية رقم 01/2017 لتقديم خدمات استشارة في مجال الفحوصات الخاصة بموجب البند 55 من قانون الشركات الحكومية لسلطة الشركات الحكومية في وزارة المالية

سلطة الشركات الحكومية في وزارة المالية تخرج بمناقصة علنية رقم 01/2017، لتلقي عروض لتقديم خدمات استشارة في مجال الفحوصات الخاصة بموجب البند 55 من قانون الشركات الحكومية.

1. بنيّة سلطة الشركات الحكومية (فيما يلي :" **السلطة**") التعاقد مع لغاية 5 مستشارين من أجل فحوصات خاصة بموجب البند 55 من قانون الشركات الحكومية . أعمال الاستشارة المطلوبة تتم بموجب المعايير المهنية المتعرف عليها في السوق وبموجب طلبات السلطة.

2. فترة التعاقد مع الفائزين تكون لسنة واحدة من يوم توقيع مخولي التوقيع من قبل الدولة على اتفاقية التعاقد مع الفائزين. تحفظ الإمكانية أحادية الجانب لصاحبة الدعوة ووفقاً لتقديراتها الحصرية ، بإعلان خطي ومسبق ، تمديد فترة التعاقد مع الفائزين بثلاث فترات إضافية سنة واحدة كل مرة.

3. من أجل تقديم العرض للمناقصة، يجب على مقدم العرض استيفاء شروط الحد الأدنى التالية حسب المفصل في مستندات المناقصة:

3.1 تصاريح ملائمة بما يتعلق بتسجيل الاتحاد، مخولي التوقيع من قبله، اسمائهم، وصلاحياتهم لإلزام الاتحاد بتواقيعهم.

3.2 التصاريح المطلوبة بموجب قانون صفقات الهيئات العمومية ، للعام– 1976:

3.2.1 تصريح موظف مخول ، مدقق حسابات أو مستشار ضريبة يثبت أن المقاول يدير حسابات حسب القانون أو أنه معفي من إدارتها وهوم معتاد على تقديم تقارير حول مدخولاته وهو يقدم تقارير حول الصفقات المفروض عليها ضريبة بموجب قانون ضريبة القيمة المضافة، للعام – 1975.

3.2.2 تصريح حول عدم وجود إدانات بمخالفات بموجب قانون العمال الاجانب (حظر التشغيل غير القانوني وضمان ظروف عادلة) للعام - 1991 (فيما يلي : **قانون العمال الأجانب**) وقانون الحد الأدنى للأجور ، للعام 1987 (فيما يلي : **قانون الحد الأدنى للأجور**). نص التصاريح بموضوع قانون العمال الاجانب وقانون الحد الأدنى للأجور . نص التصريح ملزم ولا يجوز الحياد عنه.

3.2.3 نص شركة محتلن من سلطة التنظيمات يثبت عدم وجود ديون لمسجل الشركات بموجب التعليمات المحددة في تعليمات نظام الأموال والمرافق 7.4.6.1 " عدم وجود ديون لمسجل الشركات كشرط للاشتراك بالمناقصة".

3.2.4 في حالة كون مقدم العرض اتحاد، تصريح حول كونه مسجل في السجل الذي يدار بموجب القانون المتعلق بالاتحادات من نوع الاتحادات من نوع اتحاد مقدم العرض وتصريح

محامي أو مدقق حسابات حول كون الاتحاد قائم وحول حق الموقعين باسمه على مستندات التوجه بإلزام الاتحاد بتواقيعهم.

3.3 عرض تصريح حول عدم وجود تناقض مصالح والالتزام بالمحافظة على السرية ، حسب المفصل في مستندات المناقصة.

3.4 كفالة الاشتراك بالمناقصة بقيمة 37,500 ش.ج يشمل ضريبة القيمة المضافة، وكفالة تنفيذ بنسبة 5% من معيار قيمة التعاقد خلال 7 أيام من الموعد الذي تلقى فيه الفائز إعلان عن اختياره.

3.5 يجب على رئيس الطاقم واعضاء الطاقم من قبل مقدم العرض استيفاء طلبات الحد الأدنى بموضوع تجربتهم، قدرتهم ،ثقافتهم وخبرتهم، حسب المفصل في مستندات المناقصة.

منعاً للالتباس، يوضح بهذا، أن شروط الحد الادنى الموجودة في مستندات المناقصة وصفت أعلاه بشكل عام فقط، وهي خاضعة للتعليمات المفصلة في مستندات المناقصة.

يحفظ الحق للجنة المناقصات بتغيير شروط الحد الأدنى الموصوفة أعلاه، وصلاحيات إضافية حسب المفصل في مستندات المناقصة.

4. يجب تقديم العروض فقط لصندوق المناقصات بالعنوان " مناقصة لتقديم خدمات استشارة في مجال الفحوصات الخاصة بموجب البند 55 من قانون الشركات الحكومية" ،الذي يوضع في مكاتب سلطة الشركات الحكومية، **مبنى همجدال ، الحديقة التكنولوجية** مالحاه، القدس، الطابق 8، بيوم **8.2.17 و- 9.2.17 بين الساعات 9:00 ولغاية 15:00 (لن تقبل عروض تقدم في موعد آخر).**

5. يجب تقديم الأسئلة والاستفسارات عبر البريد الالكتروني فقط بمستند word ليد مندوبة لجنة هذه المناقصة، السيدة دانه مزراحي بالعنوان: danami@gca.gov.il لغاية تاريخ 25.01.2017. لا تلتزم السلطة بالرد على الأسئلة التي تصل بعد هذا الموعد. لن يرد على التوجهات الهاتفية.

6. يمكن تنزيل كافة مستندات المناقصة، بدون دفع، ابتداء من تاريخ نشرها، من موقع انترنت دائرة المشتريات الحكومية بالعنوان www.mr.gov.il تحت العنوان مناقصات وزارية .

7. يوضح بهذا أن هذا الإعلان يحتوي معلومات عامة وأولية فقط. الشروط وباقي التفاصيل الملزمة المتعلقة بالمناقصة وباختيار المستشارين الملائمين مفصلة في مستندات المناقصة. تحتفظ لجنة المناقصات لنفسها بالحق بإلغاء وتغيير شروط المناقصة ومواعيدها، الكل حسب المفصل في مستندات المناقصة. في أية حالة لوجود عدم ملاءمة بين المذكور في مستندات هذا الإعلان وبين المذكور في مستندات المناقصة ، المذكور في مستندات المناقصة هو الملزم.